

واقع التنمية البشرية في بادية السلطان ومقترحات تطويرها

د. صباح رحيم مهدي

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة المثنى

المستخلص :

على الرغم من اختلاف الدول في مستويات تقدمها الاقتصادي والاجتماعي إلا إنها جميعا تسعى إلى تحقيق درجات متقدمة من التنمية البشرية ، على اعتبار العنصر البشري هو هدف التنمية وأداتها . ونظرا لكون التنمية البشرية هدف يصبوا إليه الجميع ، لذا نالت مؤشرات اهتماما كبيرا من قبل المؤسسات والمنظمات الدولية التي تهتم بهذا الموضوع ، فضلا عن أغلب الاقتصاديين اجتهدوا كثيرا في إيجاد مؤشرات كمية تبين مستوى التنمية الذي حققه ذلك المجتمع.

فالمجتمعات التي تتوفر فيها تنمية اجتماعية بشرية عالية المستوى تنعكس آثارها على ارتفاع هذه المؤشرات الكمية والتي تعني بمجموعها بأن أفراد المجتمع يتميزون باتساع نطاق خياراتهم الاجتماعية والإنسانية وبزيادة فرصهم من حيث التعليم والتدريب والرعاية الصحية والدخل والتشغيل وحق تقرير مصيرهم ونظامهم الاقتصادي ، وبعبارة أخرى تكون مغطية بذلك شريحة كبيرة من الاختيارات ابتداء من بيئة مادية نظيفة ومن الحريات الاقتصادية والسياسية بمفهومها الشامل لجميع أفراد المجتمع .

المقدمة

إن مفهوم التنمية البشرية بدأ يظهر للوجود عندما أولتها الوكالات والمجالس المختصة في الأمم المتحدة أهمية خاصة في دراساتها ومشاريعها منذ منتصف القرن العشرين ، إلا إنه تبلور هذا المفهوم منذ بداية عقد التسعينات الذي أعاد للإنسان مكانته الطبيعية في الجهد التنموي ، وعليه حدثت قفزة في الفكر التنموي في مطلع العقد الأخير من القرن الماضي الذي هدف إلى تحسين قدرات البشر في القراءة والتعليم ومستواه الصحي والتغذية . فالتنمية البشرية يهدف لبناء الإنسان معنويا بوصفه هدفها وعن هذا الهدف تتفرع الأهداف الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي الوقت نفسه هو الذي ينفذ عملية التنمية لأنه وسيلتها بوصفه يشكل عوامل حاسمة في تسيير التنمية في هذا الاتجاه أو ذلك .

أهمية البحث :

يستند أهمية البحث إلى الدور التي تلعبه التنمية البشرية في تطوير المستوى الاقتصادي والاجتماعي ،و تشخيص نقاط الخلل والضعف في مستويات التنمية البشرية في منطقة البادية ، ووضعها أمام الجهات المعنية بهدف وضع الحلول والمعالجات المناسبة لها .

مشكلة البحث :

تمتلك بادية السلطان موارد اقتصادية كثيرة كالنفط والفسفات، كما أنها تصلح للزراعة والرعي عن طريق حفر الآبار الارتوازية في المنطقة، إلا أنها لم تستغل تلك الإمكانيات، مما أدى إلى انخفاض مستوى الدخل وانتشار الفقر والبطالة فيها، فضلا عن تدني مؤشرات التنمية البشرية الأخرى كالصحة والتعليم و البنية التحتية .

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: أن بادية السلطان تعاني من التهميش الاجتماعي والحرمان وتدني مؤشرات التنمية البشرية فيها .

هدف البحث:

يهدف البحث التعرف على التنمية البشرية لسكان بادية السلطان من خلال المؤشرات التالية :

١- المستوى المعاشي

٢-المستوى التعليمي

٣-المستوى الصحي

٤-البنية التحتية

أضافه إلى توضيح الإجراءات الكفيلة لتحسين واقع التنمية البشرية في البادية

منهج البحث:

أعتمد الباحث أسلوب المنهج التحليلي بالاعتماد على :

١-المسح الميداني حيث تم توزيع أكثر من (٤٠) استمارة أعدت من قبلنا على سكان مركز قضاء السلطان والمناطق الريفية التابعة لها وأطرافها تتضمن أهم المعلومات التي تغني البحث دراسة وتحليلا .

٢- المقابلات الشخصية للمسؤولين في المنطقة كالقائم مقام ،وأعضاء المجلس البلدي والأشخاص المتواجدين فيها .

٣- الزيارات الميدانية للمدارس والمستوصف الصحي وبيوت المواطنين .

إضافة إلى اعتماد أسلوب المنهج الوصفي بهدف التعرف على حال التنمية البشرية في منطقة البادية ومن ثم وضع المقترحات لها والسبل الكفيلة لمعالجتها.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور ، تناول الأول منها الإطار النظري للتنمية البشرية، والمحور الثاني أهتم بتحليل واقع التنمية البشرية في منطقة البادية ، أما المحور الثالث فقد أختص بوضع الإجراءات والحلول الكفيلة بالنهوض بالتنمية البشرية ورفع مؤشراتنا إلى مستويات مقبولة .

المحور الأول

الجانب المفاهيمي للتنمية البشرية

أولاً: مفهوم التنمية البشرية

يعد مفهوم التنمية البشرية (Development Human) من المفاهيم الحديثة، ذات أبعاد إنسانية واقتصادية واجتماعية .

فمنذ عام ١٩٩٠ تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) رؤية جديدة لمفهوم التنمية أعاد للإنسان مكانته الطبيعية في الجهد التنموي ، وأصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها ، بما يملكه من طاقات بشرية خلاقه وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية لأن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم (النجار و شلاش، ١٩٩٠: ٢١٩) .

وبعد صدور تقرير التنمية البشرية الأول عام ١٩٩٠ ، بدأت تبرز ملامح واضحة باتجاه قبول فلسفة النهج وتوجهاته على المستويات المختلفة ، وأدى اعتماد تلك الأطروحات إلى إدماج البعد الاجتماعي والبشري في إطار برامج موحدة للإنفاق الاستثماري أسوة بالصعيد الاقتصادي من جهة، كما حصل أيضاً دمج السياسات الكلية الاقتصادية والاجتماعية لتشكّل العمود الفقري للسياسات التنموية من جهة أخرى (البستاني، ٢٠٠٩: ١٢) .

ويقوم مفهوم التنمية البشرية على فكرة توسيع خيارات الناس (UNDP, 1990: 10)، لان البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وان هذه الخيارات تتكون من عناصر ثلاث (القرشي، ٢٠٠٧: ١٢٨) .

- ١- العيش حياة طويلة وصحية .
- ٢- الحصول على المعارف .
- ٣- الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى العيش المناسب .

ومنطلق هذه الخيارات يرتبط بجوهر النهج، أي أن التنمية البشرية تجعل الإنسان (البستاني، ٢٠٠٩: ٦٥).

١- متمكنا ماديا عن طريق تحقيق نمو اقتصادي و عمالة منتجة توليدا للدخل .

٢- مدركا عقليا بتأكيد حيوية التعليم والمعرفة .

٣- قادرا صحيا لضمان حياة فاعلة طويلة .

وأشار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، على إنها تنمية الناس من الناس بواسطة الناس، فتنمية الناس تعني الاستثمار في قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، حتى تمكنهم من العمل المنتج الخلاق، والتنمية من أجل الناس معناها كفاءة توزيع ثمار التنمية الاقتصادية الذي يحققه توزيعا واسع النطاق وعادلا، والتنمية بواسطة الناس معناه إعطاء كل شخص فرصة المشاركة فيها (تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٣: ٣).

ونتيجة لذلك فإن هذا النهج يأتي قويا في مواجهة ظروف المعانات البشرية لما تشكله في تطويق لقدرتها، فهو ضد معاناة البطالة والفقر لأنها توقف مصدر الرزق وتهين الكرامة الإنسانية، وبوجه المرض لما يؤديه من إضعاف للفاعلية والحيوية، ويحارب الأمية لأنها تفقد الإنسان ملكة الإدراك والبيان.

ثانيا : تطور مفهوم التنمية البشرية

لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رياديا في تبني وترويج هذا المفهوم عبر تقارير التنمية البشرية منذ عام ١٩٩٠. وأصبحت هذه التقارير الوثيقة المركزية للنهج وترويجه وشرح مفهومه ومضمونه وبيان آلياته ومقاييسه، وتوثيق تجاربه الوطنية ومقارناته، وتعميق مناقشاته وحوادثه، ثم تنظيم وعرض أهم بياناته. وبحكم طبيعته ووظيفته هذه، كان منطقياً أن يأتي بناؤه وتوجهه معبرين عن خصائص المنهج وتطوره كما تعكسها بصورة خاصة المواقع الرئيسة التي تمت معالجتها في التقارير السنوية التابعة للتنمية البشرية.

وحتى عام ٢٠٠٨ يكون عدد التقارير الصادرة ثمانية عشر تقريراً تضمنت المواضيع الأساسية وكما موضحة في جدول (١)

جدول (١)

تقارير التنمية البشرية من (UNDP) خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٨)

السنة	المضمون	السنة	المضمون
١٩٩٠	مفهوم وقياس التنمية البشرية	١٩٩٩	العولمة بوجه أنساني
١٩٩١	تمويل التنمية البشرية	٢٠٠٠	حقوق الإنسان والتنمية البشرية
١٩٩٢	الإبعاد الدولية للتنمية البشرية	٢٠٠١	جعل التقنية تعمل لصالح التنمية البشرية
١٩٩٣	المشاركة الشعبية	٢٠٠٢	تعميق الديمقراطية في عالم مشتت
١٩٩٤	الأبعاد الجديدة للأمن البشري	٢٠٠٣	الأهداف الألفية للتنمية
١٩٩٥	نوع الجنس والتنمية البشرية	٢٠٠٤	الحرية الثقافية في عالم متنوع
١٩٩٦	النمو الاقتصادي والتنمية البشرية	٢٠٠٥	التعاون الدولي في مفترق الطرق
١٩٩٧	التنمية البشرية للقضاء على الفقر	٢٠٠٦	القوة والفقر وأزمة المياه العالمية
١٩٩٨	الاستهلاك من زاوية التنمية البشرية	٢٠٠٨/٢٠٠٧	مكافحة التغير المناخي

المصدر: مركز دراسات الوحدة العربية ، جدلية التنمية البشرية المستدامة ، ضائع التكوين وموانع التمكين ، د.

باسل البستاني ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٦ .

ومن خلال مراجعة فاحصة لهذه التقارير ظهر بوضوح اتجاهها تصاعديا نحو الإنضاج للمفهوم من جهة والى اتساع التفتح نحو محاوره قضايا ذات علاقة بالقضية المركزية ألا وهي التنمية البشرية المستدامة وهذه الحقيقة تؤكد بدورها أن تتابع السير في الطريق ذاته ولسنوات عديدة قادمة .

ثالثا: نبذة تعريفية عن بادية السلطان:

قبل التطرق إلى سمات ومؤشرات التنمية البشرية في بادية السلطان لابد من التطرق لنبذة مختصرة عن تلك المنطقة .

بادية السلطان هي قضاء تابع إلى محافظة المثنى ذات مساحة واسعة تبلغ (١٥٠)

ألف كم^٢ (طولها ٥٠٠ كم وعرضها ٣٠٠ كم) .

وتمتد حدودها لتصل إلى محافظتي البصرة شرقا والنجف غربا إضافة إلى المملكة العربية السعودية شمالا .

إن بادية السلطان ذات طابع صحراوي ، توجد فيها بعض الواحات الخضراء ، تعتمد على مياه الآبار الارتوازية لاستعمالها من قبل المواطنين للشرب وسقي المزروعات والحيوانات .

يقسم قضاء السلطان إلى مركز القضاء والمنطقة الريفية وأطراف القضاء .

وتمتاز بادية السلطان بوفرة مواردها الاقتصادية ، من أهمها وجود كميات كبيرة من النفط الغير مستغل الذي يمكن إدراجه ضمن احتياطي نفط العراق ، فضلا عن امتلاك البادية لكميات كبيرة من المعادن كالفوسفات وغيرها .

كما يمكن الاستفادة من الأراضي الصحراوية بزراعتها ببعض المحاصيل الزراعية وبالأخص الخضروات كالطماطم والخيار من خلال حفر الآبار الارتوازية بالقرب من الحقول المراد زراعتها .

المحور الثاني

مؤشرات التنمية البشرية في البادية

أولا : الدخل

من العناصر الأساسية في التنمية البشرية هو معرفة مستوى الدخل الذي يمكن الحصول عليه من قبل سكان البادية ، والذي يستخدم كأحد المؤشرات المعبرة عن قدرة الشخص على حصوله على السلع والخدمات الاستهلاكية الأساسية والتي يمكن أن تحدد موقع الفرد أو الأسرة دون خط الفقر أو فوقه ، فضلا عن كونه مؤشر توضيحي لمستوى الرفاهية النسبية في الاقتصاد (النجفي ٢٠٠٨ ، ٤٨) .

ومن خلال المسح والبيانات التي تم الحصول عليها والتي تعكس سوء مستويات معيشة سكان البادية تبين الآتي :

١- إن أكثر من نصف سكان البادية يعيشون على تربية الأغنام والذين يسكنون في أطراف البادية .

أما بقية سكان المنطقة الذين يسكنون في القضاء ، فإن ٤٠% منهم من متقاعدين حرس الحدود و ٢٠% من موظفي الدولة والمتبقي هم من الشباب العاطلين عن العمل والذي سوف يتم التطرق عنه في الفقرة اللاحقة .

٢- الفقر :

يعد الفقر ظاهرة اجتماعية واقتصادية ذات أبعاد نفسية وإنسانية ، وهذه الظاهرة تُصَف بها الشعب العراقي في الوقت الحاضر نتيجة لما تعرض له من ظروف استثنائية ، أثرت على إفقار فئات واسعة منه ، إلا إنه من الملفت للنظر يتركز في المناطق النائية فإنهم يعيشون تحت خط الفقر والذي يمكن تعريفه حسب تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ بأنه (مستوى الدخل الذي لا يمكن دونه تحمل تكاليف الحد الأدنى للغذاء الكافي والضرورات الحياتية من مأوى ولباس وتعليم وصحة ونقل (أبو شعير وغباري، ٢٠١١: ٩٦) .

كما يعرفه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأنه (الافتقار إلى المأوى ، المرض وليس للمريض القدرة على المعالجة ، الفقر هو الأمية وليس له القدرة على الذهاب للتعليم ، وعدم القدرة على التكلم كما ينبغي ، الفقر هو عدم امتلاك العمل ، والخوف من المستقبل والعيش ليومه ، الفقر هو موت الأطفال لعدم توافر المياه النظيفة ، كما يمثل العجز والافتقار للتمثيل والحرية (UN D P ، 1998 ، 8) .

فالفقر لا يكون بمجرد حالة الفقر التي يعيش الإنسان فعليا ، بل أيضا إلى افتقاره إلى الفرصة الحقيقية بسبب المحددات الاجتماعية ، فضلا عن الظروف الشخصية (UNDP ، 1997 ، 6) .

من خلال المسح تبين إن أغلب العائلات في أطراف البادية هم من مربي الأغنام يعيشون على منتجات حيواناتهم ويحصلون على دخل لا يتجاوز دولار واحد يوميا أي إنهم يعيشون تحت خط الفقر ، وهذا يعني إن سكان البادية يعانون من التهميش الاجتماعي والحرمان من أبسط الأولويات الجوهرية لحقوق الإنسان ، إضافة إلى إن أغلب العائلات يعتمدون في معيشتهم على جهد شخص واحد ، أي ارتفاع نسبة الإعالة التي تعيش على إيرادات شريحة صغيرة .

٣- البطالة :

تشير البيانات التي تم الحصول عليها إلى إن نسبة البطالة في قضاء السلطان بلغت نحو ٤٠% من مجموع القوى العاملة ، وتعد هذه النسبة مشكلة جسيمة لها أبعاد اقتصادية واجتماعية خطيرة .

وتؤكد نتائج البحث إلى إن الجزء الأكبر من العاطلين عن العمل هم من ذوي المستوى العلمي المتدني ، و يترتب على هذه النتيجة تبعتان رئيستان هما :

- أ- انخفاض فرصة الحصول على دخل يليق بإعالة عائلة تعيش بمستوى لائق وكريم .
- ب- يترتب على النقطة الأولى نتيجتان فرعيتان ، الأولى انخفاض مستوى الدخل لدى العائلة يؤدي إلى العزوف عن الإنفاق على المواد الغذائية الأساسية ، ومن ثم يعاني الفقر من أحد

أمراض سوء التغذية، والأخرى عدم قدرته الإنفاق على المستلزمات المدرسية لأطفاله ، مما يؤدي إلى عدم التحاق أطفال العائلات الفقيرة إلى المدارس ، وهذا ما تم ملاحظته من خلال الاستطلاع والمسح الميداني والذي أدى إلى تفاقم مشكلة الأمية لدى هولاء العائلات .
ثانياً: التعليم

إن الحصول على التعليم ذو النوعية الجيدة يعد الركيزة الأساسية في تطوير قابليات الإنسان ويلعب دوراً مهماً من تمكينهم في التنافس في عالم المعرفة ذات التغير السريع ، كما إنه الطريق للوصول إلى الرفاهية الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية من خلال إنتاجية الأيدي العاملة وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى الصحة ، كما يساهم إسهاماً ملحوظاً في عملية التنمية .

إن تنمية الثروة البشرية في أية عملية اقتصادية إصلاحية باتت من الركائز الأساسية لتحقيق المزيد من النمو والتقدم المتواصل ، سيما إن مجمل التطورات هي تطورات ناجمة عن ابتكارات علمية وتقنية (فليه ، ٢٠٠٧ : ٢٦٩) لعب فيها العقل البشري والأبحاث العلمية دوراً أساسياً .

فانتشار المعرفة والعلوم وتوسعهما داخل المجتمع واستيعاب التطورات وفهمهما يؤدي إلى تقوية الإرادة والعزيمة الصادقة ، ويصبح العقل فعالاً والتفكير صحيحاً ومتجانساً ويحول الفرد إلى منتج ومشارك في التنمية البشرية المستدامة .

ومن الجدير بالإشارة هنا ، إنه من لا يملك المقدرة على البحث العلمي وعلى الإبداع والتطور ، فإنه سيكون عاجزاً من الاستفادة الجادة من ثمار العلوم المتدفقة بشكل سلع وخدمات وأدوات وأجهزة من بلدان أخرى .

ومن خلال المسح الميداني الذي تم إجراءه من قبل الباحث واللقاءات مع المسؤولين والمواطنين تمخضت الدراسة بالنتائج التالية :

١- إن النسبة العظمى من أطفال البادية (قضاء السلمان) لم يلتحقوا بالمدارس ، إذ كان عدد طلبة الابتدائية (٤٩٣) طالب بواقع (٢٣٠) طالب و(٢٦٣) طالبة) في حين عدد الأطفال الموجودين في سن الدراسة الابتدائية بلغ بحدود (١٠٠٠) طالب ، أي إن أكثر من نصف أطفال البادية هم خارج نطاق التعليم .

أما عدد الطلبة في المرحلة الثانوية قد بلغ عددهم (٣١١) طالب وإن النسبة الصافية لالتحاق طلبة الابتدائية بالمدرسة الثانوية بلغت بنسبة ٦٠% ، مما يتعين على المسؤولين تحقيق التعليم الابتدائي لوصوله إلى معدلات مرتفعة وتحسين نسبة التحاق طلبة الابتدائية بالمدرسة الثانوية ، إذا كان نظام التعليم في العراق من أحسن الأنظمة في الوطن العربي حتى نهاية الثمانينات .

يعود أسباب التدهور إلى ضعف الموارد المالية التي يحصل عليها أرباب الأسر ، فضلا عن ضعف الوعي التعليمي وبعد المدارس عن بيوت الذين يسكنون في أطراف البادية .

٢- تطور عدد المدارس

يشير المسح إلى وجود (٢) مدرسة ابتدائية وثلاثة ثانوية منذ فترة طويلة ، ولم يجري إي تطور على إعدادها ، إي كان معدل نموها صفرا ولسنوات عديدة .

٣- الأمية

إن معدل الأمية في قضاء السلطان بلغ أكثر من (٥٠%) وبواقع (٤٠%) داخل القضاء و(٧٠%) في أطرافه ، تتركز أغلبها في العنصر النسائي ، مما يتطلب الإسراع من قبل المسؤولين بتبني مشروع فرض التعليم الإلزامي وفتح مدارس محو الأمية ، وبالأخص للشباب منهم للتقليل من معدلات الأمية .

ثالثا: الصحة

١- لا تتوفر لدى المؤسسة الصحية إحصاءات دقيقة حول معدلات الوفيات الرضع ومعدلات وفيات الأطفال دون السن الخامسة، مما يتطلب من الجهات المسؤولة فتح وحدة إحصائية داخل الوحدة الصحية الموجودة داخل البادية ، أما فيما يخص الولادات فأنها لوحظ جميع تلك الولادات تحدث داخل البيوت لعدم وجود صالة ولادة وطبيبة نسائية داخل المستوصف ، مما عرض الأمهات والأطفال حديثي الولادة إلى خطر الموت في الحالات المستعصية لتعذر نقل الأمهات الحوامل في لحظة الولادة إلى مستشفى المثني لبعده المسافة بين القضاء ومركز المدينة .

٢- تبين من خلال المسح الميداني عدم تلقيح عدد كبير من الأطفال ضد كثير من الأمراض وبالأخص السل والحصبة وشلل الأطفال لجهل أكثر العائلات بالتعليمات الصحية وعدم وجود فرق صحية متنقلة في ريف وأطراف القضاء مما يعرض حياة كثير من الأطفال إلى الموت أو الإعاقة .

رابعا : مؤشرات البيئة

١- المياه

يحصل المواطنين داخل القضاء على المياه العذبة الصالحة للشرب من الآبار الارتوازية والتي تبعد (٧) كم عن مركز القضاء ، بعد تصفيته وتعقيمه وضخه إلى البيوت عن طريق أنابيب المياه، وبواقع (٣) ساعات يوميا .

أما القرى وأطراف القضاء والبالغ نسبتهم (٧٠%) تقريبا من سكان البادية ، فلم تصلهم المياه العذبة ، لذلك فهم يستخدمون مياه الآبار والتي أغلبها غير صالحة للاستهلاك البشري لكثرة الأملاح فيها ، مما يمثل تهديدا خطيرا لصحة البشر .

٣- الطاقة الكهربائية :

أ- أن الطاقة الكهربائية الوطنية لن تصل إلى البادية ، وإنما يتم تجهيزها عن طريق مولدات تابعة للحكومة المحلية ، والبالغ عددها (٣) مولدات صالحة للعمل ، إلا إنها قديمة وكثيرة العطلات من أصل (١٦) مولدة .

ومن خلال المسح تبين إن (١٣) مولدة المتبقية بنسبة ٨١% منها عاطلة عن العمل.

ب- يتم تجهيز الطاقة الكهربائية لمركز القضاء فقط وبمعدل (٨) ساعات يوميا ، أما أطراف القضاء فلم يحضوا بفرصة للحصول على الكهرباء وهذا يعني حرمان نسبة كبيرة من سكان البادية من فرصة الحصول على المياه الصالحة للشرب والطاقة الكهربائية ، مما يتطلب من الجهات المختصة وضع السياسات والبرامج في مجال شمول نسبة كبيرة من سكان البادية بهذه الخدمات ، وهو حق من حقوقهم الوطنية .

٣- البنية التحتية :

تفتقر البادية إلى كثير من البنى التحتية كالطرق المعبدة وشبكات الاتصال والانترنت ، إضافة إلى افتقارها إلى خدمات التنظيف .

المحور الثالث

الإجراءات الكفيلة لخلق تنمية بشرية مستدامة

١- معالجة البطالة والفقر :

تعد البطالة أحد معوقات التنمية البشرية في المجتمعات التي تعاني منها ، فانتشار هذه الظاهرة يعني انتشار الفقر ، لأن العاطلين عن العمل لا يستطيعون إضافة شيء إلى الناتج الكلي بل يقتسمون دخول المنتجين ويشاركوهم فيها .

إضافة إلى تحمل البلد تكاليف اجتماعية واقتصادية هائلة، فندرة فرص العمل وخاصة عند تركزها في المتعلمين وفي الفئات التي تدرج تحت تصنيف الشباب ، إذ تكون الطاقة المهدرة أكثر كفاءة وقدرة على العمل ، وفي نفس الوقت تكون هذه الفئات أكثر استعدادا للعنف بحكم السن الصغير والخبرة الحياتية المحدودة ، مما يتطلب وضعها في الصدارة وفي جميع البرامج والخطط الوطنية التي تهدف الى النهوض بالمجتمع وخلق المقومات الضرورية

للتنمية البشرية ، لذا يتوجب شمول الأسر المعوزة ضمن قوائم المستفيدين من إعانة الشبكة الاجتماعية ، وخاصة في المناطق النائية ، ومنها بادية السلطان ، إذ لوحظ عدم شمول أعداد كبيرة منهم ضمن الشبكة أما بسبب جهل هذه الأسر في عملية التقديم أو بسبب التكاليف المالية التي تنفقها على معاملات التقديم والتعقيد والروتين من قبل الموظفين ، مما يتطلب وضع الحلول اللازمة لمعالجة نقاط الخلل وشمول أعداد كبيرة من المعوزين لأنها أكثر فقرا ، وإن ذلك سيزيد الإنفاق من قبل الأشخاص على التعليم والخدمات الصحية والإسكان ، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة الأفراد و قدرتهم على العمل (فارس ، ٢٠٠١ : ١٦٩) .

كذلك من السبل الكفيلة التي يصار اعتمادها في السياسات الاجتماعية والاقتصادية الهادفة إلى تخفيف الفقر والحد من مظاهر البطالة في بادية السلطان هي توفير فرص العمل الملائمة عن طريق القروض الميسرة في بعض الأعمال ومنها منح القروض لمزارع تربية المواشي وتشجيع الزراعة وبالأخص الخضروات (الطماطم والخيار) عن طريق حفر الآبار الارتوازية .

إن هذه المشاريع ذات أهمية اقتصادية واجتماعية تهدف إلى رفع قدرة العمل الذاتي لدى الشخص العاطل والعامل لحسابه ، مما تساهم بشكل كبير في رفع المستوى المعاشي أولا ، ومن ثم اكتساب المقدرة والمهارة ثانيا ، وتحريك عجلة التنمية الاجتماعية والبشرية ثالثا ، والاستغلال الأمثل للموارد البشرية وتمكينها من العمل الحر آخرا .

٢- تحسين مستوى التعليم

أن التعليم يزاول تأثيرا جوهريا على مستوى التنمية ، إذ تحسنه يؤدي إلى رفع مستوى التنمية وبالتالي إلى زيادة متوسط دخل الفرد والمستوى الصحي ، وفي المقابل أن الأمية وضعف مستوى التعليم يعد من أهم معوقات التنمية البشرية ولأسباب عديدة منها ، أن الشخص الأمي يفشل في إدراك أهمية التنمية في مجتمعه ودورها في مقاومة التخلف ، كما يرتبط التعليم بالمستوى الصحي ، فكلما ارتفعت الأمية أنخفض المستوى الصحي (العاني ، ٢٠٠٥ : ٣) ، لأن الشخص الأمي يجهل المبادئ الصحية ، مما يسهل من انتشار الأمراض وارتفاع معدلات الوفيات ، وهذا يجعل من الدولة توجه جزءا من ميزانيتها للقضاء على الأوبئة والأمراض الذي كان من الأجدر تخصيصها لاستثمارات منتجة تدفع التنمية إلى الأمام إضافة إلى إن الأشخاص الأميون الذين يفتقرون إلى مهارات القراءة والكتابة الأساسية، أو الذين لا يستطيعون إتمام دراستهم ، فإنهم قد يضطرون إلى العمل كعمال غير مهرة ذات إنتاجية منخفضة تجعلهم مرشحين لوظائف منخفضة الأجر والبطالة (الأهداف الإنمائية ، ٢٠٠٥ : ١٠) .

وطبقا للمسح الذي أجري من قبل الباحث تظهر مشكلة الأمية في منطقة البادية كبيرة جدا ، فكانت نسبتها ٥٠% ، مما انعكست على سوق العمل ، إذ بلغ معدل البطالة داخل قضاء السلطان نحو ٤٠% ، أما أطراف البادية فأن العائلات تعتمد في معيشتها على الكفاف ، أي ارتفاع مستوى الأمية أثر بشكل مباشر وجوهري على كثرة البطالة وزيادة حالات الفقر والتجوع ، مما يتطلب من الجهات المختصة زيادة توعية الناس بضرورة وحثمية التعليم لرفع مستوى التنمية البشرية وزيادة رفاهيتهم والارتقاء بهم إلى مستوى العيش الكريم .

كما يتطلب من الدولة زيادة الإنفاق على الأبواب التي تخدم عملية التنمية وبالأخص في المناطق النائية ومنها بادية السلطان ، لأن من خلال المسح الميداني واللقاءات ، اتضح إن هناك ثلاث مدارس (اثنان ابتدائية والأخرى ثانوية) متمركزة في قضاء السلطان والتي تفتقر إلى المختبرات العلمية والمستلزمات التعليمية (المختبرات والمكتبات) ، وعجز في الكادر التدريسي انعكس على رداءة التعليم وذلك لإعطاء المحاضرات للدروس الشاغرة من قبل كادر تدريسي غير متخصص فيها .

٣- تحسين المستوى الصحي .

وجود علاقة وثيقة بين الصحة والتنمية ، فالصحة تؤثر بشكل مباشر على النمو من خلال تأثيرها على الإنتاجية ومن ثم انعكاسها على متوسط دخل الفرد، وفي المناطق النائية يعد الوضع الصحي منخفضا إذا ما قورن بمركز المدينة لتعرض النظام الصحي إلى الإهمال من قبل الجهات المختصة ، مما أدى إلى ضعف شديد في مستويات الرعاية الصحية لانخفاض الإمكانيات الطبية ومثال ذلك بادية السلطان، إذ توجد وحدة صحية واحدة في مركز القضاء على الرغم من سعة مساحة المنطقة ، وانه يفتقر إلى ابسط مستلزمات الرعاية الصحية ، ويواجه مشكلات جمة ، منها عدم وجود طبيب وكادر متخصص يعمل على أجهزة السونار والأشعة على الرغم من توفر هذه الأجهزة داخل الوحدة الصحية ، لعدم رغبة الكادر الطبي بالعمل في البادية لان معظم أراضيها صحراوية ، وبعدها عن مركز المدينة ، مما أدى إلى انتشار الأمراض المعدية ووفيات الأطفال والأمهات في المنطقة. إن النقص في المختبرات والكادر التدريسي يشكل قيذا على حجم الخدمة التربوية وشكلا من أشكال الإهمال التربوي ، ومعلما من معالم عدم الاهتمام بالتنمية البشرية في المناطق النائية في العراق ، لأن النقص في المختبرات والكادر التدريسي والصحي يعيق توفر فرصة التعليم والاستمرار فيه وانتشار الأوبئة والأمراض المعدية .

إن إنجاح عملية التنمية البشرية في منطقة البادية يتطلب تحقيق التعليم الابتدائية الشامل للجميع والتنسيق بين المؤسسات التعليمية والصحية ومجلس المحافظة على توفر المستلزمات

المدرسية والمختبرات العلمية للارتقاء بمستوى التعليم والصحة إلى مراحل متقدمة خدمة للمسيرة العلمية ، وفي الوقت نفسه يمارس المواطن حق من حقوقه .

الاستنتاجات:

- ١- في بادية السلمان موارد عديدة أهمها وجود مادة النفط والفسفات .
- ٢- تتصف بادية السلمان بأنها منطقة فقيرة يعيش أكثر من نصف سكانها على تربية الأغنام وأن أغلب أهلها يمتازون بالبطالة والفقير .
- ٣- تمتاز مدارس البادية بنقص في الكوادر التدريسية والمختبرات العلمية والمكتبات .
- ٤- إن أكثر من نصف سكان البادية هم أميون يجهلون القراءة والكتابة تتركز أغلبها في أطراف البادية .
- ٥- نقص في الكوادر الطبية المتخصصة ، فضلا عن عدم توفر بعض المستلزمات الصحية كصالة الولادة .
- ٦- المياه المحسنة والكهرباء تصل إلى مركز القضاء فقط دون شمول المناطق الريفية وأطراف القضاء .

التوصيات:

- ١- تشجيع سكان القضاء على تربية العجول ، وذلك عن طريق تسليفهم من المصارف الحكومية المختصة وحفر الآبار وتوفير الأعلاف .
- ٢- التشجيع على استغلال مناطق البادية بزراعة بعض الخضروات التي تتلاءم مع المنطقة الصحراوية وتشجيرها للاستفادة منها من خلال :
 - أ- حصول سكان المنطقة على دخل مستدام .
 - ب- التقليل من التصحر ، مما يخفف من هبوب الرياح الرملية على مناطق العراق المختلفة وبالأخص منها مناطق الوسطى والجنوبية .
- ٣- استثمار الموارد الطبيعية داخل قضاء السلمان حيث المعلومات تشير إلى وجود نفط إضافة إلى المعادن الأخرى كالفسفات وغيرها .
- ٤- تعزيز المدارس بكادر تدريسي ومن ذي الاختصاص (معلمين ومدرسين) .
- ٥- فتح مكتبات ومختبرات علمية ومختبرات للحاسوب مع تزويدهم بالمواد المختبرية اللازمة و التدريسيين إضافة إلى بناء صفوف داخل المدرسة لسد النقص فيه .

- ٦- فتح محو الأمية للنساء والرجال داخل وإطراف القضاء .
- ٧- تجهيز المدارس بمولدات كهرباء صغيرة أو إعادة برمجة تشغيل المولدات المملوكة للقضاء بهدف استفادة الطلبة منها
- ٨- تعزيز المستوصف الصحي بالاتي :
 - أ- إنشاء صالة ولادة وتعزيزها بالكادر الطبي وبالأخص طبيبة نسائية .
 - ب- متخصصون يعملون على أجهزة السونار والأشعة .
- ٩- تشكيل فرق طبية جواله لزيارة ومعالجة المواطنين وتلقيحهم ضد الأمراض داخل وأطراف القضاء .
- ب- تشجيع الكادر الطبي بالعمل في القضاء وذلك عن طريق منح المكافآت التشجيعية لهم .
- ١١- توسيع دائرة الاستفادة من المياه المحسنة لتصل إلى القرى المحيطة بقضاء السلطان إضافة إلى إيصالها إلى الأطراف البعيدة عن طريق نقلها بواسطة ناقلات المياه .
- ١٢- العمل على تصليح أو استبدال العاطل من المولدات الكهربائية بهدف الاستفادة منها .

المصادر العربية :

- ١- النجار، د. يحيى غنى، و شلاش، د. أمال عبد الأمير ، التنمية الاقتصادية، نظريات مشاكل، مبادئ، سياسيات، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٠ .
- ٢- مركز دراسات الوحدة العربية ، جدلية التنمية البشرية المستدامة، ضائع التكوين وموانع التمكين د. باسل البستاني ، بيروت ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩ .
- ٣-د. القريشي، د. مدحت، التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧ .
- ٤- مركز دراسات الوحدة العربية ، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي ، د. سالم توفيق أنجفي ، ود. أحمد فتحتي عبد المجيد ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨ .
- ٥- أبو شعير ، د. خالد محمد ، وغباري، د. ثائر أحمد ، اقتصاديات التربية والتعليم ، رؤية معاصرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠١١ .
- ٦- فليه ، د. فاروق عبده ، اقتصاديات التعليم ، مبادئ راسخة واتجاهات حديثة ، دار الميسرة ، عمان ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٧ .

٧- مركز دراسات الوحدة العربية ، الحكومة والفقراء والإنفاق العام ، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ، فارس ، د. عبد الرزاق ، بيروت ، ط٢ ، ٢٠٠١ .

٨- العاني ، د. خليل ، مشكلات إعادة الأعمار في العراق ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد (١٣٤) ، السنة الثالثة عشر ، القاهرة ٢٠٠٥ .
إصدارات الأمم المتحدة :

١- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ ، نيويورك ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٣ .
٢- الأمم المتحدة، الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ، ٢٠٠٥ ، نيويورك ، ٢٠٠٥ .

المصادر الأجنبية :

- 1- Human Development Report . 1990, New York, UNDP, 1990,p10.
- 2- United Nations Development program (UNDP) , Human Development Report , 1997 , New York , oxford university , press , 1997 , p. 6.
- 3- United Nations Development program , UNDP , property , 1998 ,New York , UNDP ,1998 .